العمالة الأجنبية ودورها في تقويض التماسك الاجتماعي في المجتمعات العراقية

دراسة استطلاعية آراء عينة من أساتذة الجامعات

Foreign labor and its role in undermining social cohesion in Iraqi societies A survey study of the opinions of a sample of university professors

الاستاذ الدكتور
يوسف حجيم سلطان الطائي
Prof Dr.Youssef Hajim Sultan Al-Taie
جامعة الكوفة / عميد كلية الادارة والاقتصاد
Yousefh.altaie@uokufa.iq

الأستاذ المساعد الدكتور
حسين محمد علي كشكول
Prof Dr. Hussein Mohammed Ali Kashkoul
جامعة وارث الانبياء / جامعة الكوفة
كلية الادارة والاقتصاد
husseinmohammed.1986@gmail.com

الملخص

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الاستطلاعية إلى استكشاف تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي في المجتمعات العراقية، من خلال تحليل آراء عينة من أساتذة الجامعات حول هذا الموضوع.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها العراق، حيث تؤثر العمالة الأجنبية بشكل متزايد على المجتمع. فهم هذه التأثيرات يمكن أن يساعد في صياغة سياسات تدعم التماسك الاجتماعي وتعزز التعاون بين المواطنين والعمال الأجانب.

منهج الدراسة: اعتمدت الدراسة على منهج الاستطلاع باستخدام استبانة تم تصميمها لجمع البيانات من عينة مكونة من ١٣٣ أستاذًا من كليات القانون والعلوم السياسية والإدارة والاقتصاد بجامعتي وارث الأنبياء وكوفة. تم تحليل الآراء والردود من خلال أساليب وصفية لتمييز الأنماط والتوجهات.

أهم الاستنتاجات: تشير النتائج إلى وجود آراء متنوعة بين الأساتذة حول تأثير العمالة الأجنبية؛ حيث يعتبرها البعض فرصة لتعزيز التنوع الثقافي، في حين يراها آخرون تهديدًا للتماسك الاجتماعي. تؤكد الدراسة على أهمية التفكير في العمالة الأجنبية كعامل له تأثيرات اجتماعية واقتصادية هامة تتطلب معالجة دقيقة.

أهم التوصيات: توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج التثقيف والتفاعل بين العمالة الأجنبية والمجتمع المحلي، بهدف بناء جسور التواصل والاحترام المتبادل. كما تدعو إلى أهمية تطوير سياسات تهدف إلى تحسين الاندماج الاجتماعي وتعزيز التماسك بين جميع الفئات.

الكلمات المفتاحية: العمالة الأجنبية، التماسك الاجتماعي، أساتذة الجامعات العراقية.

Abstract

Study objective: This exploratory study aims to explore the impact of foreign labor on social cohesion in Iraqi societies, by analyzing the opinions of a sample of university professors on this topic.
Study importance: The importance of this study comes in the context of the social and economic changes that Iraq is witnessing, where foreign labor increasingly affects society. Understanding these effects can help formulate policies that support social cohesion and enhance cooperation between citizens and foreign workers.
Study method: The study relied on the survey method using a questionnaire designed to collect data from a sample of 133 professors from the faculties of law, political science, administration and economics at the universities of Warith al-Anbiya and Kufa. Opinions and responses were analyzed using descriptive methods to distinguish patterns and trends.
Main conclusions: The results indicate that there are diverse opinions among professors about the impact of foreign labor; some consider it an opportunity to enhance cultural diversity, while others see it as a threat to social cohesion. The study emphasizes the importance of thinking about foreign labor as a factor with important social and economic impacts that require careful treatment.
Main Recommendations: The study recommends the need to enhance educational and interaction programs between foreign workers and the local community, with the aim of building bridges of communication and mutual respect. It also calls for the importance of developing policies

aimed at improving social integration and enhancing cohesion among all groups.

Keywords: Foreign workers, social cohesion, Iraqi university professors.

المبحث الأول: الجانب المنهجي للدراسة

اولاً: مشكلة الدراسة

تُعتبر العمالة الأجنبية من القضايا الاجتماعية والاقتصادية المهمة التي تواجه المجتمعات العراقية في السنوات الأخيرة. في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها العراق، أصبحت العمالة الأجنبية تُساهم بشكل كبير في شتى القطاعات الاقتصادية، مما أوجد آثارًا متعددة على التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع. وبينما يمكن أن تُعزز العمالة الأجنبية التنوع وتفتح فرصًا جديدة للتفاعل بين الثقافات المختلفة، هناك أيضًا مخاوف من تأثيرها السلبي على التماسك الاجتماعي، حيث قد تؤدي زيادة عدد العمال الأجانب إلى تفكك العلاقات الاجتماعية وتقويض القيم التقليدية.

على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذه القضية، إلا أن القليل من الدراسات قد تناولت العلاقة بين العمالة الأجنبية والتماسك الاجتماعي في العراق. تطرح هذه الدراسة تساؤلًا رئيسيًا يتعلق بتأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي في المجتمعات العراقية، وهو: **كيف تؤثر العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي في المجتمعات العراقية، وما هي العوامل التي تساهم في تعزيز أو تقويض هذا التماسك؟**

ثانياً: أهداف الدراسة

١. تهدف هذه الدراسة إلى فهم كيفية تأثير وجود العمالة الأجنبية على العلاقات الاجتماعية والقيم التقليدية في المجتمعات العراقية.

٢. تسعى الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تعزز أو تقوض التماسك الاجتماعي في ظل وجود العمالة الأجنبية.

٣. تهدف الدراسة إلى جمع وتحليل آراء عينة من أساتذة الجامعات العراقية حول تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي، واستكشاف وجهات نظرهم المختلفة بشأن هذه القضية.

٤. تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية تستند إلى النتائج المستخلصة، للمساهمة في تحسين الاندماج الاجتماعي وتعزيز التماسك بين العمالة الأجنبية والمجتمع المحلي.

٥. تهدف الدراسة إلى توضيح أهمية تعزيز التواصل والتفاهم المتبادل بين العمالة الأجنبية والمجتمع المحلي، لتحقيق التماسك الاجتماعي والاستقرار في العراق.

ثالثاً: أهمية الدراسة

١. أهمية على مستوى المجتمع العراقي

تسلط هذه الدراسة الضوء على تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، وهو موضوع ذو أهمية قصوى في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلاد. فهم هذه التأثيرات يساعد في تعزيز التفاهم بين العمالة الأجنبية والمجتمع المحلي، مما يساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي. كما توفر الدراسة رؤى عملية لصانعي القرار والمخططين الاجتماعيين حول كيفية معالجة التحديات المرتبطة بالعمالة الأجنبية، وتعزيز القيم الاجتماعية الإيجابية التي تساهم في تماسك المجتمع.

٢. أهمية على مستوى الأبعاد الاقتصادية:

من خلال فهم تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي، يمكن للدراسة أن تسهم في تطوير سياسات اقتصادية متوازنة. إذ يمكن أن تساعد النتائج في تحديد كيفية تأثير العمالة الأجنبية على مستوى الأجور، وفرص العمل، والاستثمار في المجتمعات المحلية، مما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣. أهمية على مستوى الأبعاد الثقافية:

تسهم الدراسة في توضيح الأبعاد الثقافية المرتبطة بوجود العمالة الأجنبية، وكيف يمكن أن تؤثر على الهوية الثقافية والقيم الاجتماعية في العراق. من خلال استكشاف تأثيرات العمالة الأجنبية، يمكن تعزيز التنوع الثقافي وإثراء التجربة الاجتماعية في المجتمع العراقي.

٤. أهمية على مستوى الأبعاد الأكاديمية والبحثية:

تعزز الدراسة الفهم الأكاديمي حول العلاقة بين العمالة الأجنبية والتماسك الاجتماعي. تسهم في إثراء الأدبيات الموجودة في هذا المجال وتفتح آفاقًا جديدة للبحث. كما تشجع الباحثين على استكشاف موضوعات جديدة مرتبطة بالعمالة الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية، مما يعزز من تطوير المعرفة الأكاديمية.

٥. أهمية على مستوى العلاقات الدولية:

يمكن أن تساهم الدراسة في تحسين العلاقات بين العراق والدول المصدرة للعمالة، من خلال فهم أفضل للتحديات والفرص المرتبطة بوجود العمالة الأجنبية. تعزيز العلاقات المبنية على التعاون والتفاهم يمكن أن يساهم في تحقيق الفوائد المشتركة لكلا الطرفين.

رابعاً: فرضيات الدراسة

١-اختبار الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ارتباط بين المتغير العمالة الأجنبية وبين المتغير تقويض التماسك الاجتماعي.

وتنبثق منها الاختبارات للفرضيات الفرعية الاتية:

أ- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد المادي وتقويض التماسك الاجتماعي.

ب-اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد الاجتماعي وتقويض التماسك الاجتماعي.

ت-اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد الرمزي وتقويض التماسك الاجتماعي.

خامساً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة الجامعات العراقية في تخصصات ذات صلة بموضوع البحث، حيث تم التركيز على أعضاء الهيئات التدريسية في كليات القانون، العلوم السياسية، الإدارة، والاقتصاد بجامعتي وارث الأنبياء والكوفة، نظرًا لخبرتهم الأكاديمية وقدرتهم على تحليل الظواهر الاجتماعية والاقتصادية من منظور علمي. أما عينة الدراسة، فقد تم اختيار ١٣٣ أستاذًا من هذه الكليات بطريقة عشوائية، لضمان تمثيل مختلف التوجهات والآراء حول تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي في العراق. تم جمع البيانات من خلال استبيان تم تصميمه خصيصًا لهذا الغرض، حيث تضمن مجموعة من الأسئلة التي تقيس تصورات الأساتذة حول تأثير العمالة الأجنبية على المجتمع العراقي.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة

اولاً: العمالة الأجنبية

١.مفهوم العمالة الأجنبية

يشمل مفهوم العمالة الأجنبية مشاركة العمال من البلدان الأخرى، مما يؤثر بشكل كبير على كل من البلدان المضيفة والموطن. تتميز هذه الظاهرة بأبعاد مختلفة، بما في ذلك المساهمات الاقتصادية وتنمية المهارات والأطر التنظيمية، لذا تشير (Niskavaara ،٢٠٢٤: ٢٣٦) الى أن العمالة الأجنبية إلى ممارسة توظيف أفراد من خارج الدولة للعمل داخل حدودها. يمكن أن يشمل ذلك المغتربين أو الموظفين المولودين في الخارج الذين يجلبون مهارات ووجهات نظر متنوعة للقوى العاملة، كما يمكن للمهارات والمعرفة التي يمتلكها الموظفون المولودون في الخارج أن تحسن بشكل كبير القدرة التنظيمية للشركة. هذه القدرة ضرورية للتنقل في الأسواق الدولية والتكيف مع السياقات الثقافية المختلفة كذلك يتم تصور الموظفين الأجانب كشكل من أشكال التدويل الداخلي. يمكن أن يساعد وجودها الشركات على تطوير القدرات اللازمة للتوسع خارجيًا في أسواق جديدة .

باختصار، يرى الباحثون أن العمالة الأجنبية تلعب دورًا مهمًا في تعزيز جهود تدويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من المهارات والخبرات الفريدة للموظفين المولودين في الخارج.

وأضاف (Thapa ،٢٠٢٤ :٩٢) أن مفهوم العمالة الأجنبية تعتبر ممارسة الأفراد الذين يبحثون عن فرص عمل في بلدان أخرى غير وطنهم. غالبًا ما يتضمن هذا الترحيل المؤقت لأغراض العمل، لذا تلعب العمالة الأجنبية دورًا مهمًا في اقتصاد البلد الأم. غالبًا ما يرسل المهاجرون التحويلات المالية إلى الوطن، والتي يمكن أن تساهم في دخل الأسرة والتنمية الاقتصادية الشاملة، ويمكن أن تؤدي الخبرة والمهارات المكتسبة من العمالة الأجنبية إلى زيادة أنشطة ريادة الأعمال عندما يعود الأفراد إلى وطنهم. يمكن أن يشمل ذلك بدء أعمال تجارية جديدة أو الاستثمار في الشركات القائمة.

وأضاف الباحثان عادة ما يهاجر الناس للحصول على فرص عمل أفضل وأجور أعلى مما هو متاح في وطنهم. هذا شائع بشكل خاص في الدول النامية مثل نيبال، حيث يبحث الكثيرون عن عمل في الخارج لتحسين مستويات معيشتهم.

كما يعرف (Drake .et ،٢٠٢١ :٢١) أن فهم العمالة الأجنبية تشير إلى ممارسة الأفراد الذين يعملون في بلد آخر غير بلدهم الأصلي. يمكن أن يشمل ذلك المغتربين أو الموظفين المحليين في الشركات التابعة الأجنبية للشركات متعددة الجنسيات، كما يمكن للعمالة الأجنبية أن تؤثر على استراتيجيات الشركات، لا سيما من حيث الكفاءة الضريبية. يمكن للشركات توظيف الأفراد في الخارج لتحسين التزاماتها الضريبية وإدارة تحويل الدخل .

لذا يرى الباحثان أحد الجوانب المهمة للعمالة الأجنبية هو علاقتها بتحويل الدخل. وجدت الدراسة أن الشركات التي تتمتع بدرجة أعلى من العمالة الأجنبية تميل إلى الانخراط بشكل أكبر في تحويل الدخل بدوافع ضريبية، مما يؤدي إلى نقل الأرباح إلى الولايات القضائية ذات الضرائب المنخفضة، كما يمكن أن يؤدي وجود الموظفين الأجانب أيضًا إلى تقليل عدم اليقين الضريبي المرتبط بالمعاملات الأجنبية. وذلك لأن القوى العاملة الأجنبية القوية يمكن أن تعزز

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

الجوهر الاقتصادي لهذه المعاملات، مما يجعلها أكثر قابلية للدفاع عنها في نظر السلطات الضريبية.

بشكل عام، يُنظر إلى العمالة الأجنبية على أنها أداة استراتيجية للشركات لإنشاء سلسلة توريد فعالة من الناحية الضريبية، والاستفادة من الموظفين للتنقل في المشهد الضريبي الدولي المعقد.

كما يؤكد (Drake .et ،٢٠٢١: ١١) أن العمالة الأجنبية هي مجموعة من الممارسات التي تعمل بها الشركات التي توظف موظفين للعمل في مواقع خارج وطنهم. يمكن أن يشمل ذلك المغتربين أو الموظفين المحليين في الأسواق الخارجية.

يمكن أن يؤدي وجود الموظفين الأجانب إلى تعزيز الجوهر الاقتصادي للمعاملات الأجنبية. وهذا بدوره يقلل من عدم اليقين الضريبي المرتبط بالدخل الأجنبي، حيث يمكن للشركات إظهار عمليات تجارية مشروعة في الخارج ، لذا تستخدم الشركات العمالة الأجنبية كجزء من سلسلة التوريد ذات الكفاءة الضريبية. من خلال توظيف الأفراد في بلدان مختلفة، يمكن للشركات تحسين عملياتها واستراتيجياتها المالية عبر مختلف الولايات القضائية.

وأضاف الباحثان يعد هذا المفهوم ضروريًا لفهم كيفية تعامل الشركات متعددة الجنسيات مع المشهد الضريبي المعقد مع الحفاظ على الكفاءة التشغيلية.

كما أوضح (Adhikari & Khadka ،٢٠٢٠: ٤٣) أن فهم العمالة الأجنبية تسلط الضوء حول ممارسة الأفراد من بلد ما الذين يبحثون عن فرص عمل في بلد آخر. هذا شائع بشكل خاص في الدول النامية حيث قد لا توفر أسواق العمل المحلية فرصًا كافية، كما يسعى العديد من الأفراد إلى وظائف أجنبية بسبب المسؤوليات المالية التي تأتي مع الزواج والالتزامات العائلية.

لذا في كثير من الأحيان، يقوم الأفراد الذين يسافرون إلى الخارج للعمل بذلك دون مهارات محددة، ويتولون وظائف منخفضة الأجر في قطاعات مثل البناء والصرف الصحي. يعود الكثيرون إلى ديارهم دون اكتساب مهارات جديدة، مما يديم دورة المصاعب الاقتصادية.

كما يشير (Zawojska & Siudek ،٢٠٢٠: ٦٤) الى أن العمالة الأجنبية عمليات التي يقوم بها الأفراد الذين يعملون في بلد آخر غير بلدهم. يمكن أن يشمل ذلك قطاعات مختلفة، مثل

الزراعة والبناء والخدمات، كما يتأثر توظيف الأجانب بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية والديموغرافية. تخلق هذه العوامل ديناميكيات الدفع (أسباب مغادرة الوطن) والجذب (أسباب الانتقال إلى بلد جديد) في الهجرة.

لذا تشير (Upadhyaya ،٢٠٢٢ :٤) أن العمالة الأجنبية إلى انتقال الأفراد من بلدهم الأم إلى دول أخرى بهدف العمل، سعياً وراء فرص وظيفية أفضل وتحقيق استقرار اقتصادي. تنشأ هذه الظاهرة نتيجة عوامل متعددة، مثل نقص فرص العمل في البلد الأم، تدني الأجور، وارتفاع معدلات البطالة، إلى جانب الطموح لتحسين مستوى المعيشة. تؤثر العمالة الأجنبية على مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك التعليم، حيث يمكن أن تسهم في رفع مستوى التحصيل العلمي من خلال زيادة دخل الأسر، لكنها قد تؤدي أيضاً إلى التسرب من التعليم بسبب التركيز على كسب المال. كما تواجه هذه الظاهرة تحديات تتعلق بالاندماج الثقافي وظروف العمل، مما يستلزم سياسات تنظيمية متوازنة لضمان تحقيق الفائدة للدول المرسلة والمستقبلة للعمالة.

في حين يعرف الباحثان العمالة الأجنبية هي ممارسة توظيف عمال من دول أخرى لملء الوظائف الشاغرة في بلد مضيف. غالبًا ما يتم ذلك لمعالجة نقص العمالة وتلبية المطالب الاقتصادية، لذا ينصب التركيز على إنشاء إطار مستدام لا يعالج احتياجات العمالة الفورية فحسب، بل يحمي أيضًا حقوق ورفاهية العمال الأجانب على المدى الطويل.

٢. العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمالة الأجنبية

تعد العوامل الاقتصادية التي تؤثر على العمالة الأجنبية متعددة الأوجه، وتتأثر بالاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي والتحولات القطاعية في الطلب على العمالة. وتشكل هذه العناصر مشهد أسواق العمل الأجنبية، لا سيما في الاقتصادات النامية والمناطق ذات التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي. يعد فهم هذه الديناميكيات أمرًا بالغ الأهمية لصانعي السياسات الذين يهدفون إلى تحسين نتائج سوق العمل. وعليه فأن من اهم العوامل هي: (٦٦: ٢٠٢٢، Zawojska & Siudek)

- الطلب على العمالة: غالبًا ما تعاني البلدان المتقدمة من نقص كبير في العمالة في قطاعات مثل الزراعة وتجهيز الأغذية. يؤدي هذا الطلب إلى الحاجة إلى العمال الأجانب لملء هذه الفجوات، مما يجعل الظروف الاقتصادية عاملاً حاسمًا في فرص العمل الأجنبية .
- مستويات الأجور: يمكن أن تتأثر الجاذبية الاقتصادية للعمالة الأجنبية بمستويات الأجور في البلد المضيف مقارنة بالبلد الأم. يمكن للأجور المرتفعة في الاقتصادات المتقدمة جذب العمال الأجانب الباحثين عن فرص مالية أفضل .
- الاستقرار الاقتصادي: يمكن أن يؤثر الاستقرار الاقتصادي العام للبلد على العمالة الأجنبية. تميل البلدان ذات الاقتصادات القوية إلى جذب المزيد من العمال الأجانب بسبب تحسين الأمن الوظيفي والفوائد .
- تأثير الأزمات: يمكن للأزمات الاقتصادية، مثل جائحة COVID-19، أن تعطل العمالة الأجنبية. أدى الوباء إلى تفاقم المشكلات الحالية مثل نقص العمالة والاستغلال، مما أثر على كل من أصحاب العمل والعاملين في قطاع الأغذية الزراعية .
- سياسات التكامل: يمكن للسياسات الاقتصادية المتعلقة بدمج العمال الأجانب أن تؤثر أيضًا على فرص العمل. يمكن للسياسات الداعمة أن تعزز قدرة العمال الأجانب على العثور على وظائف والمساهمة في الاقتصاد .

تلعب هذه العوامل الاقتصادية دورًا مهمًا في تشكيل مشهد العمالة الأجنبية، لا سيما في القطاعات التي تواجه نقصًا في العمالة.

٣.تأثير الأتمتة على احتياجات العمالة الأجنبية

إن تأثير الأتمتة على احتياجات العمالة الأجنبية متعدد الأوجه، مما يؤثر على ديناميكيات التوظيف وأنماط الهجرة والهياكل الاقتصادية في مختلف المناطق. لقد ثبت أن الأتمتة تقلل من فرص العمل لكل من العمال المحليين والأجانب، بينما تؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة الهجرة بين المهاجرين الباحثين عن فرص عمل أفضل في المناطق الأقل آلية. يسلط هذا التفاعل المعقد الضوء على الحاجة إلى فهم دقيق لكيفية قيام الأتمتة بإعادة تشكيل أسواق العمل على مستوى العالم. (Skýpalová .et ،٢٠٢٣ :٩٧)

- انخفاض الطلب على العمالة: يمكن أن تؤدي الأتمتة إلى تقليل الحاجة إلى العمالة الأجنبية عن طريق استبدال المهام اليدوية والمتكررة بالآلات. يمكن أن يقلل هذا من عدد العمال المطلوبين في قطاعات معينة، لا سيما في التصنيع، حيث تنتشر الأتمتة.
- التحول في متطلبات المهارة: مع اعتماد الشركات للأتمتة، قد يتحول الطلب نحو العمال الأكثر مهارة الذين يمكنهم إدارة الأنظمة الآلية وصيانتها. وهذا يمكن أن يخلق حاجة للعمال الأجانب ذوي المهارات المتخصصة، حتى مع انخفاض الطلب الإجمالي على العمالة غير الماهرة.
- حلول طويلة الأمد: تشير الورقة إلى أن معالجة نقص العمالة على المدى الطويل تتطلب تنفيذ تدابير تنظيمية مختلفة، بما في ذلك الأتمتة. في حين أن الأتمتة يمكن أن تخفف من احتياجات العمالة الفورية، إلا أنها قد تتطلب أيضًا توظيف عمال أجانب يمتلكون المهارات الفنية لتشغيل التقنيات المتقدمة .
- قانون الموازنة: يجب على الشركات إيجاد توازن بين الاستثمار في الأتمتة والحفاظ على قوة عاملة يمكنها التكيف مع التقنيات الجديدة. قد يعني هذا الاستمرار في توظيف العمال الأجانب مع تدريب الموظفين المحليين للتعامل مع المهام الأكثر تعقيدًا.
- الاستراتيجية الشاملة: يجب أن يكون دمج الأتمتة في العمليات التجارية جزءًا من استراتيجية أوسع تتضمن تطوير المواهب وإعادة تصميم الوظائف لضمان تلبية احتياجات العمالة بشكل فعال في مواجهة المشهد التكنولوجي المتغير .

٤ .ابعاد العمالة الأجنبية

تعد العمالة الأجنبية من قضية معقدة تتأثر بالعوامل القانونية والاجتماعية والسياسية. وهي تشمل أشكالاً مختلفة من الإبعاد، بما في ذلك الطرد الإداري والترحيل وإعادة القبول، والتي غالبًا ما تستخدم كإجراءات ضد الهجرة غير الشرعية. إن فهم الفروق الدقيقة في هذه العمليات أمر ضروري لفهم آثارها على حقوق الإنسان وسياسات الدولة، لذا يمكن فهم العمال الأجانب من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية: (Anna& Adamska ،٢٠٢٢: ١٣٥)

- **البعد المادي**: يركز هذا الجانب على التأثير المالي لعمل المهاجرين على أسرهم ومجتمعاتهم. ويسلط الضوء على كيفية مساهمة الأرباح من عملهم في الرفاهية الاقتصادية لمجتمعاتهم الأصلية.

- **البعد الاجتماعي:** يتعلق هذا البعد بالتوقعات والتفاعلات الاجتماعية التي يواجهها المهاجرون عند عودتهم إلى أماكنهم الأصلية. ويشمل الوضع الاجتماعي والاعتراف الذي يتلقونه من مجتمعاتهم بناءً على عملهم في الخارج.
- **البعد الرمزي:** يشير هذا إلى تصور المهاجرين على أنهم «أبطال» نجحوا في اجتياز تحديات مختلفة. ويؤكد على الفخر والاحترام الذي يكتسبونه لجهودهم وتضحياتهم في البحث عن فرص أفضل من خلال الهجرة.

توضح هذه الأبعاد كيف أن هجرة العمالة لا تتعلق فقط بالمكاسب الاقتصادية ولكنها تتضمن أيضًا معاني اجتماعية ورمزية معقدة تشكل هويات وخبرات العمال الأجانب. إن فهم هذه الأبعاد أمر بالغ الأهمية لفهم الآثار الأوسع للهجرة في المجتمعات الرأسمالية.

ثانياً: تقويض التماسك الاجتماعي

١.مفهوم تقويض التماسك الاجتماعي

إن تقويض التماسك الاجتماعي هو قضية متعددة الأوجه تتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك التهديدات الهجينة والأزمات الاقتصادية والإجراءات الحكومية والتنوع الاجتماعي. يمكن أن يؤدي التفاعل بين هذه العناصر إلى تدهور الثقة والوحدة داخل المجتمعات، إن فهم هذه الديناميكيات أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات لتعزيز التماسك الاجتماعي، لذا يرى (١١٨: ٢٠٢٤، Kaźmierczak & Laskowski) أن تقويض التماسك الاجتماعي يشير إلى الإجراءات أو الأحداث التي تعطل الروابط والثقة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى التجزئة وانعدام الأمن بين أعضائه، لذا ينطوي تقويض التماسك الاجتماعي على العديد من التهديدات التي تعطل الثقة والوحدة داخل المجتمع، لا سيما في سياق النزاعات المختلطة.

كما يعرف (٢١: ٢٠٢٥، Lackner .et) تقويض التماسك الاجتماعي إلى إضعاف الروابط التي تربط المجتمع أو المجتمع معًا، مما يؤدي إلى زيادة الانقسام والصراع بين أعضائه، كما تؤدي إلى تفاقم العوامل التي تقوض التماسك الاجتماعي، مثل الضغوط الاقتصادية وأزمات

الصحة العامة. يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى زيادة الضغط العاطفي بين الأفراد، مما يؤثر سلبًا على إحساسهم بالمجتمع والثقة ببعضهم البعض.

وأضاف الباحثان يمكن أن يتجلى تآكل التماسك الاجتماعي في زيادة الاضطرابات الاجتماعية، مثل الاحتجاجات، حيث يعبر الأفراد عن إحباطهم ومظالمهم. غالبًا ما تكون هذه الاضطرابات انعكاسًا لقضايا مجتمعية أعمق ناجمة عن فقدان الروابط المجتمعية.

كما يشير (Naidoo ،٢٠٢٤: ٨١) أن التماسك الاجتماعي إلى الإجراءات أو السياسات التي تضعف الروابط والثقة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى الانقسام والصراع بين المجموعات المختلفة، لذا أن الاتصالات الحكومية التي تهدف إلى تعزيز التماسك الاجتماعي يمكن أن تكون غير فعالة إذا كانت تتعارض مع الإجراءات الفعلية. على سبيل المثال، في حين أن الحكومة قد تعبر عن التزامها بالتماسك الاجتماعي، فإن قضايا مثل بطء تقديم الخدمات والفساد يمكن أن تخلق عدم الثقة بين المواطنين.

ويؤكد (Chan & Kawalerowicz ،٢٠٢٤: ١٢) الى أن التماسك الاجتماعي يشير إلى العوامل التي تضعف الروابط والثقة داخل المجتمع، مما يؤدي إلى تقليل التعاون والتفاعل الاجتماعي بين أعضائه، لذا فأن الحرمان المادي هو عامل مهم يقوض التماسك الاجتماعي، وليس التنوع نفسه. عند النظر في الحرمان من الحي، يختفي الارتباط السلبي بين التنوع والتماسك إلى حد كبير.

بشكل عام يعزز الباحثان مفهوم تقويض التماسك الاجتماعي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعوامل الاقتصادية مثل الحرمان، وليس تنوع السكان. هذه الرؤية ضرورية لفهم ديناميكيات المجتمع.

في حين يشير (Puleikiene .et ،٢٠٢٣: ٤١) أن التماسك الاجتماعي هي مجموعة من الإجراءات أو العوامل التي تضعف الروابط والعلاقات داخل المجتمع، مما يجعل من الصعب على الأفراد التواصل ودعم بعضهم البعض، كما يمكن أن تؤثر المحفزات المختلفة على التماسك الاجتماعي، مثل المخاوف الاقتصادية وتوقعات ما قبل الهجرة والمواقف تجاه

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

المهاجرين. يمكن أن تؤدي هذه العوامل إلى تصورات وتفاعلات سلبية بين السكان المحليين والمهاجرين.

كما يعزز (Bartels .et ،٢٠٢٤: ٤٤١) أن فهم التماسك الاجتماعي يشير إلى الروابط التي توحد أعضاء المجتمع، وتعزز الشعور بالانتماء والدعم المتبادل، كما يمكن أن يؤدي عدم المساواة في مختلف المجالات، مثل الدخل والتعليم والفرص الإقليمية، إلى الشعور بالغربة بين الأفراد. يمكن أن يؤدي هذا الاغتراب إلى إضعاف النسيج الاجتماعي للمجتمعات.

أضاف الباحثان معزز ذلك عندما يصبح الناس أكثر وعيًا بوضعهم المحتمل كـ «خاسرين» في المجتمع، خاصة أثناء التحولات مثل التحولات الخضراء والرقمية، يمكن أن تنشأ صراعات حول توزيع الموارد، ويمكن لهذه النزاعات أن تزيد من تآكل الثقة والتعاون بين أعضاء المجتمع، فعندما يتم تقويض التماسك الاجتماعي، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة التوترات والانقسامات داخل المجتمع. يمكن أن يظهر هذا في أشكال مختلفة، مثل الاضطرابات الاجتماعية أو انخفاض المشاركة المجتمعية.

كما أشار (Nyathi .et ،٢٠٢٤: ٦) أن مفهوم التماسك الاجتماعي يشير إلى الإجراءات أو الظروف التي تضعف الروابط بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع، مما يؤدي إلى التجزؤ والصراع، في المجتمعات منخفضة الموارد تساهم العديد من القضايا الاجتماعية في تقويض التماسك الاجتماعي:

- الفقر والبطالة: تؤدي المستويات المرتفعة من الفقر والبطالة إلى تفاوتات اقتصادية، مما قد يؤدي إلى توترات اجتماعية وانعدام الثقة بين أفراد المجتمع.
- الجريمة والعنف: تؤدي زيادة معدلات الجريمة والعنف إلى تعطيل التفاعلات والعلاقات المجتمعية، مما يزيد من تآكل الثقة والتعاون.
- تعاطي المخدرات: يمكن أن يؤدي انتشار تعاطي المخدرات إلى اختلال الهياكل الأسرية والتفكك الاجتماعي، مما يجعل من الصعب على المجتمعات أن تتحد.
- السياق التاريخي: أدت العوامل التاريخية، مثل إرث الفصل العنصري، إلى خلق تفاوتات عميقة الجذور لا تزال تؤثر على التماسك الاجتماعي اليوم.

- الحاجة إلى التدخلات: تتطلب معالجة هذه القضايا تدخلات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للعنف وعدم المساواة، وتعزيز مجتمع أكثر شمولاً وإنصافًا.

إن فهم هذه الديناميكيات أمر بالغ الأهمية لتعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمعات الضعيفة.

كما أكد (Swain & Urban ،٢٠٢٤: ٣) أن التماسك الاجتماعي يشير إلى مجموعة من الروابط التي تجمع المجتمع معًا، وتعزز الشعور بالانتماء والقيم المشتركة. غالبًا ما يُنظر إليه على أنه ضروري للنمو الاقتصادي ورفاهية الفرد، كما يُنظر إلى مفهوم التماسك الاجتماعي بشكل متزايد على أنه مادة واحدة يمكن قياسها ومقارنتها. ومع ذلك، فإن هذا التبسيط المفرط يمكن أن يحجب تعقيداته ويؤدي إلى سوء فهم حول معناه الحقيقي.

ويعزز الباحثان أن غالبًا ما يطلب صانعو السياسات تعريفات واضحة للتماسك الاجتماعي، مما قد يؤدي إلى تفسيرات متناقضة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقويض المفهوم من خلال إخفاء القيم والمعاني المتنوعة التي يحملها للمجموعات المختلفة، فالتعامل مع التماسك الاجتماعي كمصطلح مقبول عالميًا يحد من مساحة المناقشة النقدية والتنافس. يمكن أن يؤدي هذا إلى سياسات لا تعالج القضايا الاجتماعية الأساسية بفعالية، مما يؤدي في النهاية إلى تقويض التماسك ذاته الذي تهدف إلى تعزيزه.

وأخيرا يعرف الباحثان تقويض التماسك الاجتماعي إلى ضعف الروابط والعلاقات التي تجمع أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى تراجع الشعور بالانتماء والتضامن والثقة المتبادلة. يحدث هذا نتيجة عوامل متعددة، مثل التفاوت الاقتصادي، والصراعات السياسية، والتحولات الثقافية، والسياسات الاقتصادية غير المتوازنة. عندما يضعف التماسك الاجتماعي، تتزايد مظاهر التفكك المجتمعي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات النزاع، وانخفاض مستوى التعاون، وتراجع الاستقرار الاجتماعي.

٢.عوامل تعزيز التماسك الاجتماعي للشباب

يتأثر التماسك الاجتماعي بين الشباب بالعوامل المختلفة التي تعزز الشعور بالانتماء والمجتمع ، وتشمل العناصر الرئيسية دور وسائل الإعلام وديناميكيات الجوار وتنمية الطفولة المبكرة وتكامل

السكان المتنوعين، لذا تساهم هذه العوامل مجتمعة في بيئة داعمة تعزز الرفاهية والاندماج الاجتماعي. (Puleikiene .et ،٢٠٢٣ :٤٢)

- الفرص التعليمية: توفير الوصول إلى التعليم والتدريب يمكن أن يساعد الشباب من خلفيات متنوعة على التواصل والتعاون، وتعزيز الشعور بالانتماء والمجتمع.
- برامج التبادل الثقافي: يمكن للمبادرات التي تشجع المشاركة الثقافية والتفاهم بين الشباب المحليين واللاجئين والمهاجرين تعزيز الاحترام المتبادل والحد من الصور النمطية وتعزيز التماسك الاجتماعي.
- أنشطة المشاركة المجتمعية: يمكن أن يؤدي إشراك الشباب في خدمة المجتمع والمشاريع المحلية إلى تعزيز روابطهم مع المجتمع وتشجيع العمل الجماعي، وهو أمر حيوي لبناء الشبكات الاجتماعية.
- البيئات الداعمة: إن إنشاء مساحات آمنة حيث يمكن للشباب التعبير عن أنفسهم وتبادل خبراتهم يمكن أن يسهل الحوار المفتوح والتفاهم، وهو أمر ضروري للتماسك الاجتماعي.
- الإرشاد والإرشاد: يمكن للبرامج التي تربط الشباب بالمرشدين أن تقدم الدعم والتوجيه، وتساعدهم على تجاوز التحديات وبناء الثقة في تفاعلاتهم الاجتماعية.
- معالجة المخاوف الاقتصادية: يمكن أن تؤدي معالجة القضايا الاقتصادية التي تؤثر على الشباب، مثل البطالة والوصول إلى الموارد، إلى تخفيف التوتر وتعزيز بيئة مجتمعية أكثر تماسكًا.

هذه العوامل ضرورية لتعزيز التماسك الاجتماعي وقدرة الشباب المحليين واللاجئين والمهاجرين، كما هو موضح في نتائج البحث.

٣.استراتيجيات التماسك الاجتماعي

تشمل استراتيجيات التماسك الاجتماعي مقاربات مختلفة تهدف إلى تعزيز الروابط المجتمعية والمرونة الجماعية، لا سيما في السياقات المتأثرة بالنزاع أو التجزئة الاجتماعية. يمكن تصنيف هذه الاستراتيجيات إلى عدة مجالات رئيسية، يساهم كل منها في الهدف العام المتمثل في تعزيز التماسك الاجتماعي وهي: (Naidoo ،٢٠٢٤ :٨١)

- تعيين قادة موثوقين: يجب اختيار القادة على أساس نزاهتهم وقدرتهم على تمثيل مصالح المجتمع المتنوعة. وهذا يساعد على بناء الثقة والمصداقية داخل المجتمع.
- التنفيذ العادل للسياسات: إن ضمان تطبيق العمل الإيجابي والسياسات الأخرى بشكل منصف يمكن أن يساعد في الحد من مشاعر التهميش بين المجموعات المختلفة. هذا الإنصاف يعزز الشعور بالانتماء والوحدة.
- التواصل الشفاف: يجب على القادة التواصل بصراحة بشأن أفعالهم وقراراتهم. يمكن أن تساعد هذه الشفافية في مواءمة التواصل الحكومي مع الممارسات الفعلية، وتقليل الشكوك وتعزيز الثقة.
- المشاركة مع الفئات المهمشة: يمكن أن يؤدي إشراك المجتمعات المهمشة بنشاط، مثل LGBTQIA وقطاعات الإعاقة، في عمليات صنع القرار إلى تعزيز اندماجها وتمثيلها، وهو أمر حيوي للتماسك الاجتماعي.
- معالجة القضايا الاجتماعية: يجب على القادة إعطاء الأولوية لمعالجة القضايا الاجتماعية مثل العنصرية والفساد والقبلية. يمكن أن تساعد معالجة هذه المشكلات و
- جهاً لوجه في معالجة الانقسامات وتعزيز مجتمع أكثر تماسكًا.

من خلال تنفيذ هذه الاستراتيجيات، يمكن للقادة تعزيز بيئة التماسك الاجتماعي بشكل فعال، مما يضمن شعور جميع أفراد المجتمع بالتقدير والاندماج.

ثالثاً: العلاقة بين متغيرات الدراسة

تعد العمالة الأجنبية ظاهرة متنامية في العديد من المجتمعات، بما في ذلك العراق، حيث تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على البنية الاجتماعية والتماسك المجتمعي. يمكن تفسير تأثير العمالة الأجنبية على التماسك الاجتماعي من خلال عدة عوامل، من أبرزها:

١. **التباين الثقافي والاجتماعي** :يؤدي وجود العمالة الأجنبية إلى خلق تنوع ثقافي داخل المجتمع، إلا أن غياب استراتيجيات اندماج فعالة قد يؤدي إلى نشوء فجوات اجتماعية، مما يؤثر على العلاقات بين السكان المحليين والعمال الوافدين.

٢. **التأثير الاقتصادي على المجتمع المحلي** :قد تتسبب العمالة الأجنبية في زيادة المنافسة على الوظائف، مما قد يؤدي إلى شعور بعض الفئات المحلية بالتهميش، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي يؤثر سلبًا على التماسك الاجتماعي.

٣. **التفاوت في الأجور وظروف العمل** :غالبًا ما يتم توظيف العمال الأجانب بأجور أقل وضمن ظروف عمل مختلفة عن العمال المحليين، مما قد يؤدي إلى خلق بيئة عمل غير متوازنة تؤجج مشاعر الاستياء لدى السكان المحليين، وتؤدي إلى اضطرابات اجتماعية.

٤. **التأثير على القيم والعادات الاجتماعية** :مع ازدياد العمالة الأجنبية، قد تظهر تغيرات في العادات والتقاليد المحلية نتيجة التفاعل المستمر بين الثقافات المختلفة، الأمر الذي قد يؤدي إلى حالة من التباعد الثقافي إذا لم يتم توجيه هذا التفاعل بشكل إيجابي.

٥. **نقص السياسات التنظيمية الفعالة** :قد يؤدي غياب التشريعات والسياسات التي تنظم استقدام العمالة الأجنبية وتحدد حقوقهم وواجباتهم إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية، مما يعزز الشعور بالتمييز وعدم العدالة في المجتمع.

٦. لذلك، فإن العلاقة بين العمالة الأجنبية والتماسك الاجتماعي في المجتمعات العراقية تتطلب نهجًا متوازنًا يراعي الحاجة الاقتصادية للعمالة الأجنبية مع الحفاظ على التوازن الاجتماعي والثقافي، من خلال تعزيز سياسات الإدماج الاجتماعي وبرامج التفاعل المجتمعي.

المبحث الثالث: الجانب العملي للدراسة

اختبار الفرضيات: يتم اختبار الفرضيات البحثية من خلال الأساليب معامل الارتباط البسيط الذي يوضح العلاقة بين متغيرين اثنين، في حين ان الانحدار الخطي البسيط يوضح تأثير المتغير المستقلة في متغير تابع، وكالاتي: **اختبار الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ارتباط بين المتغير العمالة الأجنبية وبين المتغير تقويض التماسك الاجتماعي.**

ويتضح من الجدول (١) ان قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغت (٠.٧٨٧**) وبدرجة حرية (٧٧) وبمعنوية إحصائية (٠.٠٠٠)<(٠.٠٠٥) أي ان الارتباط معنوية بين المتغيرين ويقبل الباحث الفرضية الأولى.

جدول (١) نتائج معامل الارتباط سيبرمان بين المتغيرات

قيمة المعامل	درجة الحرية	المعنوية
**٠.٧٨٧	٧٧	٠.٠٠٠

وتنبثق منها الاختبارات للفرضيات الفرعية الاتية:

اختبار الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد المادي وتقويض التماسك الاجتماعي.

ويتضح من الجدول (٢) ان قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغت (**٠.٧٢١) وبدرجة حرية (٧٣) وبمعنوية إحصائية (٠.٠٠٠)<(٠.٠٠٥) أي ان الارتباط معنوية بين المتغيرين ويقبل الباحثان الفرضية الفرعية الأولى.

جدول (٢) نتائج معامل الارتباط سيبرمان بين المتغيرات

قيمة المعامل	درجة الحرية	المعنوية
**٠.٧٢١	٧٣	٠.٠٠٠

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد الاجتماعي وتقويض التماسك الاجتماعي.

ويتضح من الجدول (٣) ان قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغت (**٠.٦٦٧) وبدرجة حرية (٧٢) وبمعنوية إحصائية (٠.٠٠٠)<(٠.٠٠٥) أي ان الارتباط معنوية بين المتغيرين ويقبل الباحثان الفرضية الفرعية الثانية.

جدول (٣) نتائج معامل الارتباط سيبرمان بين المتغيرات

قيمة المعامل	درجة الحرية	المعنوية
**٠.٦٦٧	٧٢	٠.٠٠٠

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين البعد الرمزي وتقويض التماسك الاجتماعي.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

ويتضح من الجدول (٤) ان قيمة معامل الارتباط بيرسون قد بلغت (٠.٦٩٨**) وبدرجة حرية (٧٢) وبمعنوية إحصائية (٠.٠٠٠)<(٠.٠٠٥) أي ان الارتباط معنوية بين المتغيرين ويقبل الباحثان الفرضية الفرعية الثالثة.

جدول (٤) نتائج معامل الارتباط سيبرمان بين المتغيرات

قيمة المعامل	درجة الحرية	المعنوية
٠.٦٩٨**	٧٢	٠.٠٠٠

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. أظهرت الدراسة تباينًا في آراء أساتذة الجامعات حول تأثير العمالة الأجنبية؛ حيث يرى بعضهم أنها تساهم في التنوع الثقافي وتبادل الخبرات، بينما يعتبرها آخرون عاملًا قد يؤدي إلى ضعف التماسك الاجتماعي نتيجة للفروقات الثقافية والاقتصادية.
٢. كشفت النتائج أن العمالة الأجنبية تلعب دورًا مزدوجًا في المجتمع العراقي، فمن ناحية تسهم في سد الفجوات في سوق العمل، ومن ناحية أخرى قد تؤدي إلى منافسة مع القوى العاملة المحلية، مما قد يؤثر على فرص التوظيف والعدالة الاجتماعية.
٣. أكدت الدراسة على الحاجة إلى وضع سياسات تنظيمية متوازنة تحكم تدفق العمالة الأجنبية، بما يضمن تحقيق الاستفادة الاقتصادية دون الإضرار بالنسيج الاجتماعي المحلي.
٤. أشارت النتائج إلى أن الزيادة غير المنظمة في العمالة الأجنبية قد تؤثر على العادات والتقاليد الاجتماعية، مما يستوجب تعزيز الوعي المجتمعي لضمان التفاعل الإيجابي بين مختلف الفئات.
٥. أوضحت الدراسة أهمية تشجيع البحث العلمي في هذا المجال، حيث يمكن أن تساهم الجامعات والمؤسسات البحثية في تقديم توصيات مبنية على دراسات علمية تدعم صانعي القرار في وضع سياسات مستدامة للعمالة الأجنبية.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

هذه الاستنتاجات تعكس ضرورة التعامل مع العمالة الأجنبية من منظور شامل يوازن بين الفوائد الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الثقافية والتنظيمية للمجتمع العراقي.

ثانياً: التوصيات

١. ضرورة تبني سياسات حكومية واضحة لتنظيم العمالة الأجنبية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستفادة من الخبرات الأجنبية وحماية حقوق وفرص المواطنين في سوق العمل.
٢. تطوير برامج اندماج فعالة تشمل تعليم اللغة العربية للعمالة الأجنبية، وتنظيم أنشطة اجتماعية وثقافية لتعزيز التفاعل الإيجابي بين العمال الأجانب والمجتمع المحلي.
٣. إطلاق حملات توعوية تهدف إلى توضيح دور العمالة الأجنبية في الاقتصاد والمجتمع، وتعزيز ثقافة التعايش المشترك، مما يسهم في تقليل التوترات الاجتماعية وسوء الفهم بين الطرفين.
٤. تعزيز برامج تدريب وتأهيل القوى العاملة المحلية، لضمان قدرتها على المنافسة في سوق العمل، وتقليل الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات الحيوية.
٥. تشجيع المؤسسات والشركات على إعطاء الأولوية لتوظيف الكفاءات المحلية، مع وضع آليات تنظيمية لتحديد نسبة العمالة الأجنبية، خاصة في القطاعات التي تعاني من نقص في الكوادر المحلية.
٦. تشجيع المؤسسات الأكاديمية على إجراء المزيد من الدراسات حول تأثير العمالة الأجنبية على المجتمع، بهدف تقديم حلول وسياسات مبنية على أسس علمية تعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.
٧. عقد اجتماعات وورش عمل دورية تجمع بين صناع القرار، أرباب العمل، والخبراء الأكاديميين لمناقشة تأثير العمالة الأجنبية واقتراح حلول فعالة تضمن التماسك الاجتماعي والتنمية المستدامة.

هذه التوصيات تهدف إلى إيجاد حلول متكاملة تضمن الاستفادة من العمالة الأجنبية مع الحفاظ على استقرار وتماسك المجتمع العراقي.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

References

Adhikari, S. R., & Khadka, R. (2020). The Compulsion Of Foreign Employment: Socio-Economic Circumstances Of Developing Country. Sociology Study, 10(4). Https://Doi.Org/10.17265/2159-5526/2020.04.005

Anna, Adamska. (2022). Migrants' Work. 134-145. Doi: 10.4324/9781003341321-12

Bartels, C., Berlin, D. I. W., Neef, T., & Butterwegge, C. (2024). Verteilungskonflikte: Wie Wird Der Gesellschaftliche Zusammenhalt Gesichert?. Wirtschaftsdienst, 7, 440.

Chan, T. W., & Kawalerowicz, J. (2024). Social Diversity And Social Cohesion In Britain. British Journal Of Sociology. Https://Doi.Org/10.1111/1468-4446.13094

Drake, K. D., Goldman, N. C., & Murphy, F. (2021). Foreign Employment, Income Shifting, And Tax Uncertainty. Social Science Research Network. Https://Doi.Org/10.2139/SSRN.3231948

Drake, K. D., Goldman, N. C., & Murphy, F. (2021). Foreign Employment, Income Shifting, And Tax Uncertainty. The Accounting Review. Https://Doi.Org/10.2308/TAR-2019-0047

Kaźmierczak, D., & Laskowski, M. (2024). Social Cohesion In Hybrid Conflicts. Cases Of Migration Crisis At The Polish-Belarussian Border And Migration Flows From Ukraine. Przegląd Wschodnioeuropejski, 15(2), 117–129. Https://Doi.Org/10.31648/Pw.10868

Lackner, M., Sunde, U., & Winter-Ebmer, R. (2025). The Forces Behind Social Unrest: Evidence From The Covid-19 Pandemic. PLOS ONE, 20(1), E0314165. Https://Doi.Org/10.1371/Journal.Pone.0314165

Naidoo, V. (2024). Government Communication And Social Cohesion: A Contradiction Of Words In Action? Cosmopolitan Civil Societies: An Interdisciplinary Journal, 16(2), 79–98. Https://Doi.Org/10.5130/Ccs.V16.I2.9182

Niskavaara, J. (2024). The Role Of Foreign-Born Employees In Inward–Outward Internationalization Of Smes: An Organizational Capacity Perspective. 235–248. Https://Doi.Org/10.4337/9781035332045.00027

Nyathi, L., Balogun, T., Lange, J. R., Human-Hendricks, A., Khaile, F., October, K. R., & Roman, N. V. (2024). Social Issues Affecting Social Cohesion In Low-Resource Communities In South Africa. African

Journal Of Governance And Development, 13(2), 135–162. Https://Doi.Org/10.36369/2616-9045/2024/V13i2a7
Puleikiene, K., Grigaliuniene, S., & Straupaite-Simonavice, S. (2023). STRENGTHENING SOCIAL COHESION OF LOCAL, REFUGEE AND MIGRANT YOUNG PEOPLE. Management/Vadyba (16487974), 39(2).
Skýpalová, R., Šikýř, M., & Vávrová, J. (2023). Employment Of Foreigners In Manufacturing And Non-Manufacturing Businesses. Balkans Journal Of Emerging Trends In Social Sciences. Https://Doi.Org/10.31410/Balkans.Jetss.2023.6.2.90-102
Swain, D., & Urban, P. (2024). Social Cohesion Contested. Https://Doi.Org/10.5771/9781538176641
Thapa, K. (2024). Impact Of Foreign Employment On Entrepreneurial Activities In Pokhara Metropolitan City. Kalika Journal Of Multidisciplinary Studies, 6(1), 90–107. Https://Doi.Org/10.3126/Kjms.V6i1.72376
Upadhyaya, A. B. (2022). Foreign Labor Migration: Causes And EducationalImpact. Sahayaatra, 1–9. Https://Doi.Org/10.3126/Sahayaatra.V5i1.56624
Zawojska, A., & Siudek, T. (2022). A Theoretical And Empirical Approach To Foreign Labour Migration And Employment: The Case Of Agri-Food Migrant Workers In Developed Economies. Acta Scientiarum Polonorum, 20(4), 63–81. Https://Doi.Org/10.22630/Aspe.2021.20.4.32